سيناء فى التاريخ الحديث (١٨٦٩ ـ ١٩١٧)

العدل ، صبرى أحمد.
سيناء فى التاريخ الحديث (١٨٦٩ - ١٩١٧)/ تأليف صبرى أحمد العدل .- [القاهرة] : دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠٠٤.
٣٤٢ ص ؛ ٢٩ سم.
يستمل على إرجاعات ببليوجرافية (ص ٢٣٢ - ٣٣٨)
تدمك ٦- ٠٣٤٧-١٨-٩٧٧

عرض
أ. أيمن أحمد محمد
باحث بدار الوثائق القومية

يناقش الكتاب فترة مهمة من تاريخ سيناء الحديث، فهو يبدأ بعام ١٨٦٩ وهو العام الذي افتتحت فيه قناة السويس أمام الملاحة، حيث إن افتتاحها كان له أثره علي الوضع الاستراتيجي لسيناء، وأثره أيضاً على المجتمع الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع باقي المجتمع المصرى في الوادى والدلتا، ومن ثم كان افتتاح القناة نقطة تحول في تاريخ سيناء، بينما انتهت الدراسة بعام ١٩١٧وهو العام الذى تم فيه إخلاء سيناء من القوات العثمانية فى أثناء الحرب العالمية الأولي، كما تأسست في العام نفسه مصلحة أقسام الحدود، وصارت سيناء وحدة إدارية ضمن هذا التشكيل الإدارى الجديد الذى أقامته السلطات البريطانية لإحكام السيطرة على مناطق الحدود.

ونظرًا للطبيعة الخاصة التي تتسم بها سيناء من حيث التركيبة السكانية ـ المختلفة إلى حد بعيد عن تركيبة أقاليم الدلتا والوادى ـ والوضع الإدارى الذى كانت عليه في تلك الفترة؛ لأنها لم تحظ بنصيب من حركة النهضة التي شملت أقاليم الدلتا والوادي، فلم تتأثر بالحركة التاريخية لمصر، بل لا نبالغ إذا قلنا إن صانعى القرار فى مصر على مدى التاريخ الحديث قد تناسوا ـ بشكل ما ـ تلك البقع البعيدة عن مركز الإدارة والحكم فى القاهرة .

وعلى هذا الأساس فقد قسم المؤلف دراسته إلي تمهيد وسبعة فصول بالإضافة إلي المقدمة والخاتمة، تناول التمهيد وضع سيناء فى الفترة السابقة علي الفترة مجال الدراسة لأهمية ذلك في معرفة التطور الذى طرأ عليها، فتناول موقف سيناء من الحملة الفرنسية علي مصر (١٧٩٧ ـ ١٨٠١)، لاسيما أن سيناء كانت جبهة مهمة من جبهات القتال، حيث صمدت العريش في وجه قوات بونابرت، وبها وقع الاتفاق الشهير عام ١٨٠٠ الذى بمقتضاه رحل الفرنسيون عن مصر. بالإضافة إلى تناوله للتغيرات الإدارية التي أحدثها محمد علي وخلفائه على سيناء بداية من إنشاء محافظة العريش كأول شكل إدارى منظم في سيناء في عام ١٨١٠، ثم تشكيل إدارة جديدة للقلاع الحجازية كانت تضم تحت إدارتها قلاع سيناء كقلعة نخل والعقبة، بينما ظلت الطور منطقة تابعة من الناحية الإدارية لمحافظة السويس. وهذا الشكل الإدارى الجديد كان

يحقق لمحمد علي وخلفائه قدرا من السيطرة على شبه جزيرة سيناء وهو ما كانوا يطمحون إليه.

أما الفصل الأول - الذى يبدأ مع الفترة مجال الدراسة - فقد حمل عنوان "التنظيم الإدارى لشبه جزيرة سيناء" على اعتبار أن الوضع الإدارى كان يمثل الإشكالية الأكثر إلحاحاً في دراسة منطقة كسيناء، حيث إن الوضع قد خضع لنوع من الانكماش والتقلص الذى غير من الجغرافية الإدارية والبشرية لسيناء، وكان هذا الإطار مدعاة لنشوب صراعات حول ماهية الشكل الإدارى لسيناء بين مصر والدولة العثمانية، والذى ظل هلامياً في بعض مراحل هذا الصراع . لهذا قام الباحث برصد التطور الذى طرأ علي الأشكال الإدارية التي وضعتها الحكومة المصرية في إطار محاولتها للسيطرة علي هذه المنطقة الحدودية. ولهذا تعرض للأشكال الإدارية المختلفة التي أقامتها الحكومة المصرية في سيناء، فتطرق بالدراسة إلي الإدارة العسكرية والمحلية والذى تناول فيها "محافظة العريش" كأول شكل إدارى أقامته الحكومة في سيناء منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما تناول الأساليب التي اتبعتها الحكومة للسيطرة علي أمن الطرق والحدود الشرقية وكيفية معالجتها لمسألة التهريب، كما تطرق إلي دراسة الأشكال الإدارية الأخرى كقلاع وسط وجنوب سيناء وشمال الحجاز باعتبارها مراكز إدارية وعسكرية في هذه المنطقة من سيناء، ثم تناولت الدراسة الإدارات الأخرى كالإدراة المالية والقضائية والصحية والدور الذى لعبته في سيناء في هذه الفترة، هذا بالإضافة إلي دراسة تطور إنشاء البريد والتلغراف الذى كان له أهميته في منطقة حدودية كسيناء، وأخيراً موقف الإدارة الحكومية من العربان.

ويرى المؤلف في هذا الفصل أن الرؤية الإدارية المصرية لسيناء كانت تقوم على أساس ترك حياة السكان تسير وفق العرف والعادات المتبعة لديهم طالما أنه ليس هناك ما يعكر صفو الأمن والاستقرار بها، ولما لم تكن الإيرادات التي كانت تحصلها الحكومة المصرية من سكان سيناء توازى المصروفات الإدارية التي كانت أضعافاً مضاعفة، قامت تلك الرؤية الإدارية المصرية علي أساس ضمان سيولة حركة مرور الأفراد والقوافل عبر الحدود المصرية مع الشام والحجاز ، ومن ثم لم يكن الوجود المصرى في سيناء سوى تعبير عن هذه الفلسفة. لهذا وضعت الحكومة المصرية رموزاً للسيادة والإدارة في سيناء تمثلت في النقاط الجمركية ونقاط الحجر الصحي في العريش والطور، وقوات لحفظ الأمن وحراسة الحدود وطرق القوافل. لكن هذا الوجود قد أصيب بالاضطراب عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، خاصة في سيناء الشمالية، نتيجة انتقال الاهتمام إلي منطقة القناة، ذلك الممر الذى جذب انتباه العالم، وبالتالي تضاءل الوجود الإدارى المصرى في سيناء تدريجيا، بعد أن انتقل الاهتمام إلي تلك المؤسسات الإدارية التي أنشئت علي ضفتي القناة في القنطرة غرب والإسماعيلية، وكانت النتيجة أن تقلص جمرك العريش إلي مجرد نقطة جمركية فرعية، حيث خطف جمرك القنطرة الأضواء منه. أما سيناء الجنوبية فقد تعزز الوجود الإدارى بها لاعتبارات خاصة؛ نظراً لتحول الحجاج والمحمل المصرى إلي الطريق البحري، فتم إنشاء مكتب للتلغراف في

الطور، وكذلك إنشاء مركز للحجر الصحي في عام ١٨٩٣ بات أضخم محجر صحي في مصر في ذلك الوقت، وخصص لاستقبال الحجاج القادمين إلي الأراضي الحجازية و المتجهين إليها.

ومع الاحتلال البريطاني لمصر زاد الوجود الإداري فى سيناء؛ نظراً لأن السلطات البريطانية كانت ترى في سيناء امتداداً استراتيجياً لقناة السويس، ومن ثم ألحقت سيناء في عام ١٨٨٤ بنظارة الحربية. وعندما رأت الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء من سيناء وضعت السلطات البريطانية أمام خيار صعب، فإما أن تسلم بالمطالب العثمانية وتعرض أمن القناة للخطر، وهي الشريان الحيوى للإمبراطورية البريطانية ، وإما أن تعمق النظرة البريطانية تجاه سيناء، لهذا كان الموقف البريطاني واضحاً لا يحتمل أى التباس بأنه لا تفريط في أى جزء من سيناء، وذلك خلال أزمتي الحدود عامي ١٨٩٢ و١٩٠٦، ووصل الأمر إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية للحد من الرغبة العثمانية. وعلى الرغم من الادعاءات العثمانية فى سيناء فقد أثبتت هذه الدراسة وجود حدود فاصلة بين سيناء والممتلكات العثمانية قبل بداية الأزمة وبالتحديد خلال بدايات الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان " مشاركة شبه جزيرة سيناء في الحياة السياسية " والذى سلط فيه الضوء علي دور سكان سيناء في حدث مهم كالثورة العرابية في عام ١٨٨١ ـ ١٨٨٢، لأن هذا الدور سيوضح لنا " هوية " هؤلاء السكان السياسية والثقافية ، مبرزاً دور العربان والأهالي في تلك الثورة، كانت مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية بسيطة بساطة الحياة التي يحيونها، فلم يشاركوا فيها إلا بقدر العلاقة التي تربطهم بالحكومة، فنراهم بحسهم البسيط يشاركون بقدر ما يملكون لمساعدة ودعم الجيش المصرى في كفر الدوار أثناء الثورة العرابية بما كانت تجود به أرضهم من زراعات البطيخ، والوقوف إلى جانب الثورة من خلال التصدى لأعدائها في شبه الجزيرة، والضرب علي أيدى الخونة من أعوان الإنجليز. وهذا الحس الوطني البسيط أفسدته السياسة البريطانية عقب الاحتلال مباشرة حين استغلت مقتل البرفيسور " بالمر" ورفاقه الذين كانوا في جولة تجسسية في سيناء تهدف إلى رشوة مشايخ القبائل وضم عناصر منهم إلي جانب الإنجليز. كما تناول هذا الفصل أيضاً مشاركة أهالي سيناء في الحياة النيابية المصرية من خلال دراسة موقفهم من عملية التمثيل النيابي وردود فعلهم إزاء هذه الخطوة أو النقلة الحضارية المفاجئة التي لم تكن عقولهم قد تهيأت بعد لتقبلها، لهذ كان رد فعلهم في البداية سلبياً، ثم مالبث أن تجاوب لنداء التحديث. لكن مع هذا لم تكن مشاركتهم في الحياة النيابية المصرية تعبر بحال من الأحوال عن حجم وأهمية سيناء، حيث تعمدت الحكومة المصرية ـ ربما بإيعاز من السلطات البريطانية ـ إسقاط حق وسط وجنوب سيناء في التمثيل النيابي، فلم تعترف بهذا الحق سوى لمدينة العريش، لكن ما لبث هذا الحق أن أسقط أيضاً عن العريش في عام ١٩١٣.

وعلى الرغم من أن أزمات الحدود الشرقية لسيناء كانت تمثل ، في جزء كبير منها، صراعاً حول الحد الإدارى الفاصل بين سيناء وممتلكات الدولة العثمانية ، فإنها رغم ذلك قد أخذت أبعاداً سياسية تدخلت فيها أطراف أخرى غير طرفي النزاع، مما

جعل هذه النزاعات تشكل وحدة موضوعية واحدة، وعلي هذا فقد حمل الفصل الثالث عنوان " أزمات الحدود الشرقية "، تناول فيه الجذور التاريخية لأزمات الحدود بين مصر والدولة العثمانية متناولاً أسباب كل أزمة ونتائجها، فناقش أزمة الحدود الأولي عام ١٨٩٢، وأزمة الحدود الثانية عام ١٩٠٦ التي بدأت بحادثة المرشش في يناير ١٩٠٦، ثم حادثة طابا (فبراير ـ إبريل ١٩٠٦)، وحادثة رفح (إبريل ـ مايو ١٩٠٦) ، ثم الإنذار البريطاني، وأخيراً تشكيل اللجنة المصرية ـ العثمانية لتعيين الحدود، وقد أوضح موقف مصر والدولة العثمانية، والموقف البريطاني تجاه كل أزمة ونتائج تلك الأزمات على وضع خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية .

ولما كانت سيناء ذات أهمية دينية لدى الديانات السماوية الثلاث بصفة عامة ، والديانة اليهودية بصفة خاصة، لارتباطها بموسى عليه السلام، وطريق خروج بني إسرائيل، لهذا كانت محط أطماع اليهود الذين كانوا فقد افتقدوا الكيان السياسي الذى يجمعهم داخل حدود " دولة " خلال الفترة مجال الدراسة، فلم تكن سيناء بعيدة عن أعينهم كمحطة يمكنهم من خلالها تشكيل نواة لدولتهم المزمعة في إطار الأفكار اليهودية والصهيونية التي تبللورت خلال القرن التاسع عشر. لهذا جاء الفصل الرابع تحت عنوان "المشروعات اليهودية لاستيطان شبه جزيرة سيناء"، تناول فيه مشروع بول فريدمان الذى تم قبيل قيام الحركة الصهيونية بسنوات قلائل (عام ١٨٩٢)، ومشروع هرتزل لاستيطان العريش عام ١٩٠٣، ثم أخيراً مشروع كنزوفيتش عام ١٩٠٨ لاستيطان رفح، حيث رأى الباحث الوجود البريطاني في مصر قد خلق جواً وظروفا مطمئنة لبعض الجماعات اليهودية والصهيونية الطامعة في سيناء، ومن ثم ظهر عدد من المشروعات التي تقدم بها بعض الطامعون والمغامرون بهدف تكوين نواة لدولة تجمع شتات الشعب اليهودي. فكانت محاولة اليهودى الألماني بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإحياء "دولة مدين" القديمة علي خليج العقبة لتدق ناقوس الخطر أمام الدولة العثمانية ومصر، حيث أثارت هذه المحاولة أزمة حقيقية بين الطرفين، وطفت علي السطح " مسألة سيناء "، لكن سرعان ما انحسرت الأزمة سريعاً؛ لأن المحاولة نفسها كانت تفتقد إلي النظام.

وعقب تشكيل هيكل الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام ١٨٩٧، بات هناك سعي منظم لإيجاد مأوى لشعب اليهودى ، فكانت سيناء أحد البدائل التي اقترحها هرتزل لتكون نواة للوطن اليهودى المزمع، ففي عام ١٩٠٣ ولد المشروع وفيه دفن أيضاً، فقد كان هرتزل يعول كثيراً علي الدعم البريطاني لمشروعه لتأسيس " شركة " في صورة "دولة" علي أرض سيناء فيما عرف "بمشروع العريش "، لكن صدام المصالح البريطانية ـ الصهيونية قد أنقذ سيناء من الوقوع في قبضة الصهيونية. كما حاول كنزوفيتش وكيل قنصل بريطانيا في غزة إحياء المشروع مرة أخرى، لكنه لاقي مصير المشروع السابق، ولنفس الاعتبارات .

وقد جلبت الأهمية الاستراتيجية لسيناء وموقعها الفريد ـ كضفة شرقية لقناة السويس من ناحية، وحداً صحراويا مانعا علي حدود مصر الشرقية من ناحية أخرى ـ قدراً من المصاعب حيث

عانت من ويلات الحرب العالمية الأولي، حينما صارت مسرحاً للعمليات الحربية، لهذا جاء الفصل الخامس تحت عنوان " شبه جزيرة سيناء في الحرب العالمية الأولي " وقد تناول فيه بالشرح والتحليل وضع سيناء فى أثناء الحرب، والمعارك التي دارت علي أرضها باعتبارها أهم مسارح تلك الحرب، موضحاً تأثير تلك الحرب علي السكان. فتناول الحملة العثمانية الأولي علي سيناء وقناة السويس عام ١٩١٥ من حيث أسبابها ودوافعها وموقف عربان سيناء منها، ثم تناول الحملة العثمانية الثانية عام ١٩١٦ موضحاً الظروف التي أدت إلي تحركها، وخلال دراسته للحملتين العثمانيتين سلط الضوء علي المعارك العسكرية ونتائجها علي الأوضاع في سيناء، وعملية إخلاء سيناء من القوات العثمانية، وأخيراً تناول الآثار التي تركتها الحرب على مجتمع سيناء.

وهنا يوضح لنا الباحث أن " مسألة سيناء" قد وصلت إلي أوجها أبان الحرب العالمية الأولي، حيث اجتاحت القوات العثمانية بقيادة جمال باشا سيناء في محاولة لجعلها معبراً وممراً موصلاً للقناة لتحطيم السيطرة البريطانية علي قناة السويس. وصارت سيناء مسرحاً للعمليات العسكرية بين الطرفين البريطاني والعثماني، فالأتراك قد جعلوا من سيناء معسكراً حربياً استغلوا كل ما فيه لتحقيق مصالحهم ، فحفروا الآبار، وجندوا العديد من العربان لإقحامهم في حرب ليسوا طرفاً فيها . فكانت تلك الحرب تمثل أسوأ استغلال لسكان سيناء فلم تقف الأمور عند حد إقحامهم في تلك الحرب، وإنما سخرت إمكانيات هؤلاء البسطاء لخدمة أغراضهم الحربية، بداية من استغلال الإبل والماشية انتهاءاً بالزج بهم في الصفوف الأولي للمعارك ليلاقوا حتفهم .

أما الفصل السادس والذى يحمل عنوان "الحياة الاقتصادية في شبه سيناء " فحاول أن يرصد فيه الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها هؤلاء السكان تحت سلطة وبصر السلطة المركزية في القاهرة، وتلك التي تتم بعيداً عن أعينها ، فتناول ممارستهم لمهنة نقل البضائع والمسافرين عبر مصر والشام والحجاز كأهم نشاط يمارسه غالبية عربان سيناء، وحرفة صيد الأسماك والسمان، ثم النشاط الزراعي، والنشاط التجاري، واستخراج الفيروز والمعادن، وأخيراً التهريب كمهنة كان يزاولها قطاع من البدو مستغلين معرفتهم بالطرق والدروب البعيدة عن أعين رجال الحدود، بالإضافة إلي بعض الأنشطة الأخري.

وعلي هذا فقد رأى الباحث أن الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان سيناء كانت محدودة، فهي موزعة وفق عوامل متعددة، كان أهمها العامل الجغرافي. فكان مجتمع شمال سيناء، الذى تحظى منطقتهم بأكبر قدر من مياه الأمطار، يمارسون حرفاً تتناسب وهذا الوضع الجغرافى، حيث كانت حياتهم تتمتع بقدر كبير من الاستقرار إذا ما قورنت بمجتمع جنوب ووسط سيناء. لكن مع هذا نلاحظ اشتراك معظم بدو سيناء في مهنة نقل البضائع والمسافرين عبر سيناء، نظراً لامتلاك الغالبية العظمي منهم للإبل التي كانت بمثابة سفن الصحراء التي يعرفون دروبها جيداً .

وعلي هذا فقد كان هناك تفاوتا في المستوى الاقتصادى بين شمال سيناء وجنوبها ، فكانت مدينة العريش أكثر مدن سيناء ازدهاراً نتيجة هذا

الوضع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لمنطقة شمال سيناء، بينما لم ترق الطور أو نخل إلي نفس المستوى الاقتصادى الذى حققته العريش. فالوضع في وسط وجنوب سيناء كان مختلفاً إلي حد كبير عن الشمال، حيث الأنشطة الاقتصادية فقيرة، تتناسب ووضع الأقليم الجغرافي ، فقد مارس بعض السكان مهنة الصيد لوجودهم علي السواحل بينما عمل البعض الآخر في مهنة استخراج الفيروز الموجود في منطقتهم. وأحدث هذا التفاوت بين شمال سيناء ومنطقة الوسط والجنوب نوعاً من الصراع القبلي وقفنا على نتائجه .

ثم جاء الفصل السابع تحت عنوان "مجتمع شبه جزيرة سيناء"، حيث يتشكل هذا المجتمع في غالبيته من عناصر بدوية دائمة التنقل والترحال ، فقام الباحث بدراسة تشريحية لهذا المجتمع الذى صاغ تاريخها خلال الفترة موضوع الدراسة، من خلال دراسة التركيب الإجتماعي لسكان سيناء، وتوضيح شكل العائلة البدوية، وتعداد سيناء سكان، والذى ناقش فيه موقف البدو من عملية التعداد، كما تناول تطور التجمعات الحضرية في سيناء كالعريش والطور ونخل، بالإضافة إلي دراسة طبيعة الصراعات القبلية من حيث أسبابها وتأثيراتها علي الأمن والوضع الجغرافي للقبائل. وأخيراً تناول تطور دير سانت كاترين كمؤسسة دينية اجتماعية لعبت دورها بين البدو في الفترة مجال الدراسة.

وقد رأى المؤلف أن توزيع القبائل في سيناء يسير أيضاً وفق عوامل كثيرة كان أهمها العامل الجغرافي، فمجتمع الشمال أكثر عدداً من الجنوب، كما أن نسبة عدد السكان تقل تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً. كما أن مجتمع شمال سيناء هو المسيطر علي شرايين التجارة بين مصر والشام، ومن ثم مارسوا مهنا مرتبطة بالنقل والتجارة، وإن كان افتتاح قناة السويس قد أثر بشكل سلبي علي الدخل العام للسكان نتيجة لما سببته القناة من عزلة طبيعية لهؤلاء السكان، فإنه في الوقت نفسه ساعدهم على توطيد العلاقة مع مدن الشام والحجاز القريبة منهم في محاولة للتغلب علي تلك العزلة عن وادى النيل التي سببتها القناة .

ولما كان العنصر القبلي هو العنصر الغالب علي سكان سيناء، غدت الصبغة القبلية هي الغالبة عليهم بما فيها من عادات وتقاليد وقيم تحكم حياة هذا المجتمع، وعدت هذه العادات وهذا العرف بمثابة القانون الواجب النفاذ علي الجميع؛ لأن الانتماء للقبيلة وتقاليدها هو القاعدة الأساسية للبدوى .

ويخلص الباحث في النهاية إلي نتيجة مهمة من هذه الدراسة، وهي أنه بالرغم من أن شبه جزيرة سيناء تمثل العمق الاستراتيجي لمصر وبوابتها الشرقية التي يأتي الخطر دائماً من خلالها منذ أقدم العصور، إلا أنها لم تكن كذلك خلال فترة الدراسة، حيث إن افتتاح قناة السويس كان له أكبر الأثر على وضع سيناء الاستراتيجي، حيث صارت القناة هى الحد الأمني الذى يحمي حدود مصر الشرقية حتي الحرب العالمية الأولي، بينما كانت سيناء مجرد مانع طبيعي ولم تكن تمثل أهمية بالغة على خريطة السياسة الأمنية لمصر، فتضاءل الاهتمام ببناء القلاع والحصون والمنشآت العسكرية على أرضها كنتيجة طبيعية لهذه النظرة إلى سيناء.